أثر المعاجم الثنائية في نقل المصطلحات بين الشعوب وتحديات لغة الضاد

أ. عبد الكامل فتحية

مقدمـــة:

تحتل المعاجم الثنائية أهمية كبير ة في العالم المعاصر،فهي تؤدي دورا بارزا في النهضة الراهنة،وهي وسيلة فاعلة في التقارب والحوار بين الشعوب،ونحاول في هذه المقال بيان عملية نقل المصطلحات بين الأمم والعوامل التي تؤدي في بعض الأحيان إلى صعوبة ترجمتها،وأسباب هذه الصعوبات وبخاصة من العربية إلى اللغات الأخرى،والتحديات التي تواجهها العربية في عالم سريع التطور،وضرورة النهوض باللغة العربية عن طريق معالجة تعدد المقابلات إليها ودور المصطلح في التطور اللغوي للأمم،ودور التعريف في ضبط المفاهيم والمصطلحات،وضرورة توحيد المصطلحات. فقد نتج انفتاح الشعوب العربية وشعوب العالم قاطبة على الحضارة الغربية -والتطور السريع الذي شهده ويشهده العالم على مستوى العلاقات السياسية والثقافية والصناعية والتجارية مع عدد من الشعوب الناطقة بالإنجليزية، تدفق سيل عارم من الألفاظ والمصطلحات والتعابير الاصطلاحية حتى لا تكاد لغتنا في أحيان كثيرة أن تجد الوقت اللازم لاستيعابها ليتسنى لها التعبير عنها بطريقتها ووفق نظامها الخاص.

وقديما بذل المعجميون وعلماء اللغة العرب القدامى جهودا كبيرة في رصد الآلاف من المصطلحات الأجنبية في مختلف العلوم والمعارف والفنون،ووضعوا أو استخلصوا لها من أصل اللغة ما يقابلها أو ما يعبر عنها وينقل مفاهيمها،ثم جمعوها في قواميسها الخاصة بها،وما تتضمنه المصنفات التي ورثناها عنهم من مثل: "مفاتيح العلوم" لمحمد بن أحمد الخوازمي (ت ٣٨٧)،والتعريفات لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦)،و"الكليات" لأبي البقاء أيوب بن سليمان الكفوي(ت ١٠٩٤)و" كشاف اصطلاحات الفنون" لمحمد التهانوي خير شاهد على ذلك.

وظيفة المصطلح في اللغة الخاصة:

من المعلوم أن ألفاظ اللغة تقوم على ثلاث أنواع من الاستعمال :الاستعمال اللغوي الحقيقي ،والاستعمال المجازي،والاستعمال المصطلحي.

فالاستعمال الحقيقي يعني استعمال الألفاظ بمعانيها بإجماع الجماعة اللغوية التي تستعمل لغتها بغرض الفهم والإفهام، وهو ما اصطلح عليه في العصر الحالي بالتواصل وليس الاتصال، فالتواصل ينتج عنه تفاعل أي أخذ وعطاء.بينما الاتصال يفتقر إلى الأخذ والعطاء ويقتصر على جهة واحدة،ومن البديهي أن تكون لأية جماعة لغوية ألفاظ معينة تحمل معنى واحدا لا تشاركها فيه لفظة معينة.

أما الاستعمال المجازي فهو يقتصر على أفراد معينين من الجماعة اللغوية تصرفوا في بعض ألفاظ اللغة، غير أنهم يتمتعون بقدر وافر من الحس الإبداعي والجمالي،ونقصد بها فئة الأدباء الذين تمكنوا من زمام اللغة وسبروا أغوارها ونهلوا منها فأبدعوا في كتاباتهم لإمتاع مجتمعاتهم،غير أن هذا الإبداع ليس متحررا من كل القيود بل توجد مجموعة من الشروط التي تسمّى ﴿التقاليد الأدبية﴾ على كل من يرد أن يبدع أن يلتزم بها ويقف عندها،وهي تختلف من عصر لآخر ومن ثقافة لأخرى.

أما الاستعمال الاصطلاحي فهو كذالك يقتصر على فئة معينة لكنها من ذوي الاختصاص في حقل معرفي معين فإذا ما توصل عالم إلى اكتشاف علمي أو معرفي أو ظاهرة ما لا بد أن يضع له اسما معينا يجمع عليه أهل الاختصاص وهو ما نطلق عليه تسمية المصطلح،وما يدل عليه يسمى مفهوما والخطاب الذي يبسطه يسمى تعريفـا .

أما الحاجة الداعية أو الموجبة لهذا فهي التفاهم اللازم بين العلماء،وفي

هذا تشبه اللفظة المصطلح وتوصف اللفظة أنها مصطلح إذا كان لها مفهوم في حقل معين،أو بتعبير آخر إذا انتمت إلى حقل علمي أو معرفي محدد،"فالاختلافات في المدى الدلالي للألفاظ بين لغتين يشكل دون شك التمييز بين ألفاظ المعجم" (١)

وعليه يمكن أن نستنتج مما ذكر أن اللفظة تصبح مصطلحا إدا استوفت الشروط التالية:

١. اتفاق طائفة من العلماء .
٢. انتماء اللفظة إلى حظيرة تخصص علمي أو فني معين.
٣. تطور دلالة اللفظ ،أي انتقاله من اللغة إلى الاصطلاح.

وقد سمى العرب القدماء الناقل من ينقل اللفظ من معناه الأول إلى موضع آخر، فيكون عرفا عاما وهذا ما يسمى بالمفردة في اللغة العامة، وعرفا خاصا عندما يكون اللفظ خاصا أو متخصصا وهذا ما نسميه المصطلح في اللغة المتخصصة. ولنضرب أمثلة على ذلك :مثلا لفظة إصلاح إذا ما تمت ترجمتها إلى الفرنسية وجدنا المقابلين التاليين: réparation و réformeكذالك لفظة التزام وجدنا obligation و engagement إلى غير ذلك من الألفاظ ، وهذا يعني أن اللغات تحتوي على مرادفين أحدهما تقني والآخر ذو استعمال جار،فبعض الألفاظ تنتقل من المعنى العام الذي كان يميزها في اللغة العامة إلى المعنى الخاص عندما تدخل إلى لغة التخصص فتكتسي مفهوما خاصا.

والمنقول عندهم هو اللفظ المفروغ من حمولته الدلالية المشحون بوضع دلالي جديد فمثلا لفظ (عقل) كان الأصل الحسي لها هو الإمساك والربط والمنع،يقال: عقلتُ البعير عقلا هو أن نثني وظيفه مع ذراعه فتشدهما جميعا في وسط الذراع بحبل، وذلك هو العقال(المصباح المنير ،مادة عقل).و"عقلتُ القتيل عقلا"،أديت دينه قال الأصمعي:سُميت الدِّية عقلا تسمية بالمصدر الأول لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي القتيل ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية إبلا كانت أو نقدا.

وهذه التفاتة طيبة من اللغوي العربي لأثر الاستعمال في تطور الألفاظ وتغيرها وسمي الحبل عقالا لأنهم يربطون به الإبل. ثم تطور هذا المدلول الحسي من معنى الربط بشيء كالحبل مثلا،إلى معنى الإمساك والمنع مطلقا،سواء عن طريق أداة كالحبل أو غيرها،فقيل "عقل الدواء البطن عقلا،أمسكه ،فالدواء عقول.و"اعتقلت الرجل حبسته"(المصبح المنير ،مادة عقل).

وهنا نجد أن المدلول قد تطور إلى معنى المنع والحبس،ثم تطور الفكر الإنساني وأصبح يفرق بين المحسوسات والمعنويات فأطلق على تلك القوة التي يكون بها التمييز بين القبح والحسن واللمعان مجتمعة في الذهن تستتب بها الأغراض و المصالح(القاموس المحيط،مادة عقل). اسم العقل.وعليه يمكن القول أن لفظ العاقل أطلق على الإنسان لهيئة محمودة في حركاته وكلامه. ومن الواضح أن اسم "العقل" أطلق على تلك القوة الخفية الكامنة في الإنسان لأنها تمسك النفس فلا تجمح أو تضل.و هذا المفهوم الجديد للعقل ينحو بنا إلى معنى فلسفي يختلف تماما عن إمساك البعير واعتقاله بحبل أو بغيره.

التعـريف ودوره في ضبط المفهوم المصطلحي:

يعد التعريف مفتاح المفهوم المصطلحي،إذ يحصر إطاره ويحـدّد معالمه ويقربه إلى المدارك بإتاحة التصور،وقد عُدّ في توصية للآيزو (المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس) أنه "الوصف اللفظي للتصور" ويعتبر تحديد مفهوم التعريف la définition من أكثر الأمور صعوبة،وذلك لارتباطه بجل الدراسات الإنسانية والطبيعية،مما يجعل تحديده يتباين من مجال إلى آخر،بل في نوع واحد من المعاجم إلى نوع آخر في المجال ذاته.

التعريف عند المعجميين:

لغـة:وقعت مادة الجذر ﴿ع ر ف﴾ في كلام العرب للدلالة على عدة معان متقاربة، ترجع في دلالتها المركزية إلى معنى التوضيح وهو العلم بالشيء وإدراكه بالعقل أو بالحواس(٢).

التعريف عند المصطلحيين:

فإنه على الرغم من اختلاف الدارسين في مفهومه،وتباين وجهات النظر في تحديده،حسب الاتجاه ومجال الاختصاص،يكاد يتفق الجميع حول معناه العام الذي يعني أن هناك شيئا يرمز إلى شيء آخر.

فالتعريف أو الحد عند الفلاسفة وعلماء المنطق – ومن بينهم ابن سينا هو" قول دال على ماهية الشيء"(٣) ،أما أصحاب الاتجاه الاسمي من الوضعيين فالتعريف عندهم هو "القول الدال على معنى الاسم"(٤) وهو تعريف ينصب على معنى اسم الشيء كما هو مُستعمل

بين الناس،لا حقيقته.وقد أدرك ابن سينا أهمية التعريف الاسمي وما يُؤديه في تحديد الألفاظ اللغوية والحضاريةوالمصطلحات العلمية،كما اعتبره أصحاب المنطق الوضعي أنسب التعاريف إلى المعجم .

الهدف من الحد :

يخالف الأصوليون أرسطو وأتباعه من اليونانيين ومن حذا حذوهم من الإسلاميين في تحديد الغاية والفائدة من الحد."فالحد عند أرسطو هو المُعرِّف للماهية أو للذات أو هو الجواب الصحيح عن سؤال:ما هو؟إذا أحاط بالمسئول عنه"(٥) وبناء عليه فالحد عند أرسطو هو قمة العلم،والتوصل إلى الماهية،بالحد هو غاية الفكر الأرسطو طاليسي.

الحـد والاصطلاح:

لقد اختلف العلماء قديما في تحديد المُـراد بالتعريف وهو ما يدل على الشيء دلالة مفصلة بما فيه قوامه وأصل الحد في كلام العرب كما يقول أبو الوليد الباجي :المنع (٦) ،فكأن حد شيء ما أو تعريفه يمنع دخول ما ليس منه إليه،كما يمنع خروج أي شيء منه عنه؛لذالك اشترط الأصوليون في الحد أن يكون جامعا مانعا.

أما المصطلح فهو ما اتفق حوله فريق من الناس أو من العلماء واصطلحوا عليه ليدل على معنى خاص عندهم فهو "وعاء يوضع فيه مضمون من المضامين....وأداة تحمل رسالة المعنى" (٧).

وتتجلى أهمية تعريف المصطلح أنه يعطيه خاصية تميزه عن باقي المصطلحات ويجعل له معنى خاصا به يلازمه في لغة أهل العلم والتخصص،إضافة أنه ضروري له فهو يبين المقصود منه،وهو عند أبو بكر الرازي،إيضاح وبيان.

وبناء عليه فإن من الواجب في عملية تعريب العلوم،أن يتم وضع التعاريف وإدماجها في المعاجم المتخصصة ،كي تصلح للتعليم والترجمة والتعريب والاعتماد على المادة المنشورة فعلا لاستخراج المصطلح من سياقه شرط أن يقوم بهذه المهمة مترجمون متمرسون و مختصون في علم المصطلح مع ضرورة التنسيق فيما بينهم كي يكون العمل متكاملا.

التقييس ودوره في ضبط المفاهيم وتوحيد المصطلحات :

إن أي اضطراب أو خلل في إطلاق المصطلحات أو عدم مراعاة المفاهيم ومجموعاتها وأنظمتها،أو عدم التنسيق الكامل المسبق في وضع المصطلحات يؤدي إلى الخلط والاضطراب إزاء تسمية المفاهيم المرتبطة،وهذا قد يؤدي إلى إطلاق اللفظ نفسه للتعبير على مفاهيم مختلفة بلا تمييز،وينتج عن هذا عدم التمييز بين المفاهيم وقد يؤدي إلى التناقض،علاوة على الاضطراب والفوضى المعجمية التي تنعكس سلبا على العلوم والتفكير العلمي،وهذا مخالف تماما لأهم قواعد علم المصطلح ولغة العلم،وهي الدقة والوضوح،وعدم التداخل أو اللبس.

وفي هذا الشأن يقول فيلبر :

"إن الهدف من التقييس هو توحيد المفاهيم،وأنظمة المفاهيم بغرض تعريفها،وتجنب المشترك اللفظي، والعثور على مصطلحات جديدة تتطابق مع مبادئ علم المصطلح"(٨).

وتقول ماري تريزا كابري:لتجنب الغموض،فإن الاتصال يتطلب أن كل تسمية يجب أن تشير إلى مفهوم واحد،وكل مفهوم يجب أن يمثله مصطلح واحد (٩).

ويمكن تلافي أي خلط أو اضطراب في المصطلح،بوضع مقاييس تهدف إلى تحسين المصطلحات المستعملة وتوحيدها،ومن الواجب مراجعة المصطلحات التي تم تقييسها .

وشعورا بأهمية التقييس،وضع له المختصون منذ فوستر(WUSTER (مبادئ وخطوات، وقد تم أخذ هذا المصطلح من لغة الصناعة، الذي ظهر تقريبا في سنة ١٨٧١ في الانجليزية والفرنسية و هو يفيد ضبط معيار المادة المصنوعة من حيث المتانة ،والقياس ،والجودة،والسلامة،والقواعد الفنية المعتمدة لصنعها والمشروطة لتسويقها، وقد اعتمدته اللسانيات الحديثة وهو يفيد اختيار شكل،أو استعمال،أو مصطلح لغوي دون غيره من الأشكال أو الاستعمالات أو المصطلحات السائدة في ميدان معين(١٠).

فالجانب المنطقي هو الذي يتناول المفاهيم (التصورات الذهنية) بالتنميط والتوثيق،ويهتم بالمنظومات المفهومية وتآلفها،ويحدد مكان المفهوم الجديد في حقل المنظومة المفهومية ذات العلاقة،ثم يضع تعريفا دقيقا واضحا يميز المفاهيم من بعضها،بدراسة المصطلحات المُقاربة،وشبكات منظومة التصورات أو المفاهيم ذات العلاقة،استعدادا للجانب اللغوي من العملية،بعد توثيق هذه التعريفات أيضا.

أما الجانب اللغوي فيتناول طرق

وضع المصطلح وهي معروفة ودراسة بنية المصطلح الأجنبي إن كان للمفهوم المستحدث أو الوافد مصطلح أجنبي،لعلّها تساعد في اقتراح مصطلح مقابل مناسب وبخاصة في المعاجم الثنائية أو معاجم الترجمة.

صعوبة نقل المصطلح في المعاجم الثنائية:

إن عملية انتقال المصطلح من كيان لغوي إلى كيان لغوي آخر يختلف عنه نظاميا وثقافيا تعني انتقال مولود جديد نتج من رحم مسارات علمية إلى بيئة يصعب التكيف معها في غالب الأحيان فهي تبين لنا طبيعة صيرورة أي مصطلح أزيح من لباسه اللغوي المولود لأجله،أو أي مصطلح ابتكر ليدل على مفهوم معين،وهذا كله يتم في ضوء الآليات المستعملة في نقل المصطلحات.

ويكون استعمال لفظ (النقل) في مقابل الترجمة من باب تخصيص العام،إذ يصير فيه عنصر الموضع المأخوذ في حده مخصصا ودالا على اللغة،أي "أن النقل في معنى الترجمة هو تحريك الشيء من لسان إلى آخر " (١١).

وفي هذا الصدد يواجه مؤلفو المعاجم الثنائية مشاكل في الترجمة غير أنها تختلف عن تلك الموجودة في المعاجم الأحادية،فهذه المعاجم موجهة لأناس يفهمون اللغة التي تم التأليف بها،وفي هذا الشأن تقول ماري فرانسواز مورتيو (١٢): إن المعاجم اللغوية تقدم تعاريفا لكل متحدث بلغته في حين أن المعجم الثنائي يحمل بين طياته لغة تحمل أفكارا وحضارة تختلف عن حضارة المتلقي أو القارئ نسبيا.

ويعد علم الدلالة مادة أساسية في الصناعة المعجمية عموما والصناعة المعجمية الثنائية ،فالمعاجم الثنائية تخضع لدراسة تقابلية ثنائية،غير أن هذا العلم الذي يهتم بدراسة المعنى لم يحظ بعناية المعجميين،وعلم الدلالة حسب Ferdinand De Saussure"هو العلم الذي يدرس حياة الرموز في قلب المجتمعات" (١٣).

ومن المعروف أن هناك اختلافا بين اللغات،ولهذا السبب يتم الاهتمام والعناية بالتحليل المفرداتي (l'analyse lexicologique) ؛لأنه أساسي في مراحل إعداد معاجم الترجمة فمن خلاله تدرس المشاكل الدلالية المتعلقة بمسألة ترادف ألفاظ لغة بنظيرتها الأجنبية.

وعليه يعمل مؤلف المعجم في لغة ما على تقديم المعلومات الدقيقة سواء أكانت علمية أو أدبية أو فنية حتى يعمّ نفعه،ويستأنس به المترجم في عمله؛لأنه المرجع الأساسي الذي يرجع إليه عند الضرورة ويحيل عليه،وتقاس قيمته وجودته وفائدته لمستعمله بمدى إلمامه بالتعابير الاصطلاحية والسياقية التي تزيل اللبس والغموض الذين يعترضان سبيله .

فالمعجم الثنائي اللغة يُعنى أصلا بمقابلات مداخل لغة معينة بكلمات لغة أخرى دون تعريفها أساسا،ويمكن للمعجمي أن يعثر على المقابلات الكاملة،ويضطر في حالات أخرى إلى إعطاء معلومات جزئية ثم يضيف إليها نوعا من التعريف أو الشرح أو التوضيح.

ولكل لغة أمة من الأمم تصنيفها الخاص للعالم والواقع و وفي هذا الشأن يقول جورج مونان(١٤):"أن اللغة،كل لغة ليست إلا أداة اتصال بالتجربة الإنسانية وأداة تحليل لها"،وأن هذه التجربة تتباين من مجتمع للآخر ومن بنية للأخرى .وأن ما ننشده من كل لغة إنسانية ومنها اللغة العربية الفصحى هو تحديد رؤيتنا للحقائق والأشياء وللكون والحياة والإنسان،وفقا لما صرح به مارتنيه في قوله الموجز الواضح:إنما نتوخى من اللغة أن نتمكن بواسطتها من تحديد رؤية كل منا للعالم الذي يحيط به.

لذالك يجد المعجمي صعوبة في العثور على المقابلات الكافية وبخاصة المصطلحات العلمية الحديثة التي لم يتم تطويعها في لغة الشرح بعد،أو المصطلحات الحضارية المتعلقة بثقافة لغة المتن،وتتعقد المشكلة أكثر حينما يكون المعجمي مطالبا بالقيام بمهام المعجمي والمصطلحي والمتخصص في علم من العلوم أو أكثر في آن واحد.

ومعنى هذا أن على المعجم الثنائي أن يأخذ بعين الاعتبار مستوى الواقع المعاش بمعنى أن ينظر إليه بمعزل عن اللغة ونظامها ،وذلك بطرح السؤال التالي: هل الواقع الذي ترجع إليه،أو تسميه الكلمة في ثقافة اللغة الأولى هو نفسه في ثقافة اللغة الثانية،وفي العالم الذي يعيش فيه أبناؤها؟وكذالك مستوى اللسان الذي يرتبط مباشرة باللغة ونظامها وتراكيبها ويطرح فيه السؤال التالي:هل يوجد في اللغة الثانية كلمة تدل تماما على الواقع الذي ترجع إليه الكلمة الأولى.فالمعلومات التي يمدها المعجم عموما و المعجم الثنائي على الخصوص مهمة لكل الذي

يستعملونه،فالقارئ يستخدمه لمعرفة معاني الكلمات أكثر من استعماله لمعرفة تهجئتها أو تأثيلها أو نطقها.

أسباب صعوبة إيجاد المقابلات:

مما يميز المعجم الثنائي عن المعجم اللغوي كونه يضع مقابل الكلمة أو المادة كلمة أخرى مرادفة لها في اللغة المقابلة. والجمع بين لفظ في لغة ولفظ مساو له في معناه المُعجمي في لغة أو لغات أخرى، وهو أمر صعب في كثير من الحالات،وخاصة بالنسبة للغات المختلفة ثقافيا بصورة كبيرة.

ويرى معظم علماء اللغة أنه "من الممكن التعبير عن جميع الخبرات الحسية،وتصنيفها في جميع اللغات الحية،ونقلها من لغة إلى أخرى"(١٥) ،ويتفق أكثرهم على رفض "الفكرة القائلة بعدم كفاءة اللغات البدائية،أو بعدم التزامها بصيغ محددة،أو بتخصيص مفرداتها الزائد عن الحد ولكن في حين نجد أن من الممكن دائما تقريبا نقل الجمل وترجمتها،فإن العثور على مقابلات دقيقة للمفردات أمر صعب أحيانا وتكمن الصعوبة في أن اللغة وثيقة الصلة بالحضارة،

كون أن المفردات عبارة عن رموز لخصائص حضارية ديناميكية محدّدة" (١٦) ،فإنه ليس من السهل التوصل إلى مطابقة مطلقة بين الكلمات المتقاربة في لغتين مختلفتين؛لأن اللغة ليست قائمة كلمات يكفي استبدال كلمة بكلمة بأخرى للحصول في اللغة الثانية على المقابل المطلوب ولو كان الأمر كذالك، ،لسهلت الترجمة ولأصبح بقدورنا دائما أن نترجم ترجمة حرفية وكلمة بكلمة.

و تعذر الترجمة يعود أساسا لكونها تجمع بين نظامين لغويين متمايزين،أي بين ثقافتين مختلفتين للكون والواقع،ذلك أن دلالة الكلمات ترتبط في ذهن الفرد بمجموعة من التجارب الخاصة والأحداث الاجتماعية التي يمر بها؛لذالك فإنها توحي بظلال وإيحاءات قد تختلف من فرد لآخر من نفس البيئة،لكن هذا لا يعني أن التفاهم غير ممكن بين اللغات،بل هناك قدر مشترك لدلالة الكلمات يتم على أساسه التعامل مع الأفراد.

إن الفروق الحضارية مثلا جلية في الألفاظ الخاصة بالبيئة،والقرابة والنسب،والوحدات الزمنية،وهلم جرا ،وكذالك تتبع صعوبة إيجاد مقابلات دقيقة من طبيعة المعنى ذاته ، ولعلماء الاقتصاد وجهة نظر في هذا الشأن :" فقد عبروا عن رؤيتهم الأساسية للنظرية الوظيفية للقيمة حيث أن بإمكانها أن تفسر التشابه المدرك حدسيا بين النقد واللغة فكلاهما -حسب رأيهم- تعوزهما القيمة في الاستعمال حيث يكتسبانها عن طريق التبادل،وهو ما يُطلق عليه الاقتصاديون "القيمة الشرائية" ويطلق عليه اللغويون "المعنى" (١٧).

وقد عبر ا نيدا Nida عن الطبيعة المائعة غير الثابتة لمعاني الألفاظ في فرضياته الدلالية الثلاث المتمثلة في أن :

أولا:الكلمة أو الوحدة الدلالية لا تحمل المعنى ذاته في عبارتين مختلفتين،

ثانيا: لا يوجد ترادف كامل في اللغة الواحدة ،

ثالثا :لا توجد مطابقة تامة بين الكلمات المتقاربة في اللغات،

فإضافة إلى التباين في التضمن،وفي التنوع الأسلوبي،فإن المقابلات تختلف في بنيتها الصوتية،فهناك فروق في عدد مقاطعها،ونمط نبرها،وقافيتها.

إن المقابلات المطلقة التي لها الدلالة ذاتها والوظيفة النحوية عينها في كلتا اللغتين نادرة جدا.ونعرض في السطور التالية أسباب التباين بين المقابلات المتشابهة في اللغات المختلفة:

١. التباين الجوهري يتمثل في الأصناف النحوية الخاصة بكل لغة فدلالة الصنف النحوي المُسمّى ب(الجمع) في اللغة العربية،مثلا،تختلف عن دلالة نظيره في اللغة الإنجليزية. فالعربية تتميز بنظامها العددي المتمثل في المفرد والمثنى والجمع وهذا ما يثبت دقتها في التحديد العددي الذي يميزها عن باقي اللغات الأخرى،في حين أن للإنجليزية نظاما عدديا ثنائيا(مفرد-جمع)؛ولهذا فنحن نُترجم العينين ب eyes ،ولكن هذا المقابل الإنجليزي لا يتصف بالدقة بتاتا وليست هنالك مطابقة تامة بين المقابلين المذكورين.
٢. تتباين اللغات في أقسام الكلام،ففي حين تقسم مفردات معظم اللغات الهندية-الأوروبية بصورة تقليدية إلى ثمانية أقسام وهي:الأسماء،والأفعال،والظروف،والضمائر ،وأدوات التعريف ...،تقتصر بعض اللغات على ثلاثة أقسام فحسب،بل في تصنيف الفعل الواحد أو الحالة الواحدة أيضا.فالأسماء العربية "طعام" وإيمان"و"حب" يجب أن تترجم كأفعال إلى اللغة المازيتية

المُتداولة في بعض مناطق المكسيك.

٣. أحيانا لا نجد مقابلات لألفاظ أو كلمات في لغة أخرى.

وعند تعذر إيجاد المقابل المناسب نضطر للتعبير عن معنى تلك الكلمة بوسيلة نحوية في اللغة الأخرى.فأداة الاستفهام العربية "هل" تقابلها أداة استفهام مُكوّنة من ثلاث مفردات في اللغة الفرنسية –est ce que ،ولكن ليست لها كلمة مقابلة باللغة الإنجليزية،وإنما يعبر عن معناها بوسيلة نحوية تُدعى القلب وتتم بتقديم الفعل على الفاعل.مثلا:

المرأة سمينةThe woman is fat

هل المرأة سمينة ? Is the woman fat

المصطلح ودوره في التطور اللغوي للأمم:

من المعلوم أن انتقال المصطلح يخضع لعدة أمور وهي تمثل مراحل الانتقال من جهة،والتأثيرات الثقافية والاجتماعية التي يرتبط بها من جهة أخرى وهذه الأمور تتمثل في : طبيعة اللغة المصدر ونظامها،ومدى إلمام الناقل بها،وطبيعة اللغة الهدف ونظامها،ومدى إلمام الناقل بها،والمحتوى الثقافي،والمحتوى المفهومي،وميول الناقل نحو الوسائل المتعددة في نقل المصطلح،

وفي هذا الشأن يقول ألان راي في مقاله الموسوم : أثر اللغة العربية في المعجم الفرنسيLes Traces de la Langue Arabe dans le Vocabulaire Français Vivant:

"لم يقتصر الاحتكاك الثقافي بين أوروبا وآسيا فحسب بل كان الأمر ولا يزال بين دول المشرق المطلة على البحر المتوسط بما فيها الدول الأوروبية فقد كانت "ممرا للكلمات والأفكار" بين الضفتين بحيث تم نقل العديد من الرموز والمفاهيم العلمية،والمواضيع الأدبية التي لها صلة بالحضارة والتاريخ مثل الآغا AGHA الذي كان يطلب الأمان L'AMAN من الباي BEY ذات الأصل التركي ولكنها أصبحت متداولة في اللغة العربية السائدة في المغرب العربي،وكذالك المصطلحات الإسلامية التي دخلت المعاجم الفرنسية ،مثل الهجرة L'HEGIRE ،والزكاة التي ترجمت ب aumône légale حتى تقترب نوعا ما من الدلالة الأصلية أي صدقة يفرضها القانون الإلهي". (١٨) .

إشكالية ترجمة المصطلح العلمي والتقني في اللغة العربية:

لقد واكبت اللغة العربية العديد من العلوم والمعارف طيلة تاريخها ،وخاصة بعد تطور الحضارة العربية الإسلامية بفضل العبقرية الفذة للعلماء المسلمين الذين تمكنوا من نقل ما جادت به قريحة الحضارات الأخرى فاستوعبوا العلوم والمعارف وقاموا بتطويرها وبذلك كانت منهلا أفادت منه النهضة الأوروبية بعد أفول نجم هذه الحضارة التي عمرت أكثر من ثمانية قرون في الأندلس،وقد شهد بفضلها العدو قبل الصديق وكذالك في العصر العباسي ،أما العصر الحديث فإن مشكلة ترجمة المصطلحات العلمية مازالت تراوح مكانها رغم انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات المنادية بتعريب المصطلح وتوحيده.

المصطلح الحديث في اللغة العربية :

إن مشكلة توحيد المصطلح العربي وسبل نشره مشكلة قديمة حديثة،يبدو أنها استعصت على الحل،أو هي كذالك،فمنذ أيام الأمير مصطفى الشهابي في الخمسينات برزت القضية بشكل واضح وجلي،إذ لا حظ الشهابي أن الشعور بضرورة توحيد المصطلحات أصبح في البلاد العربية شعورا عاما،والآراء متضاربة في الوسائل الكفيلة لتحقيق هذا الهدف. إنّ مسألة توحيد المصطلح "ضرورة تحفزنا للسعي إلى تحقيقها؛ لندرك غاية تتصل بهويّة هذه الأمة وإشاعة العلم الجديد بينها، ومن ثمّ يكون لها مكان خاصّ في هذا العالم الجاد المتطلّع إلى الجديد.

ومن يتابع حركة الشعوب وسرّ تفوّقها وبقائها، ومشاركتها في البناء الحضاري، يَلحظ تلك المعادلة قائمة بشكل أو بآخر؛ فاليهود في العصر الحاضر كانوا ملّة شتاتًا وظلّوا، حتّى جمّعوا أنفسهم وأقاموا دولة، وأَحْيَوا لغة ميّتة غدت فيما بعدُ لغةً في الأدب والسّياسة، بل أرادوا لها كذلك أنْ تكون لغةَ علم فأنشئوا الجامعة العبرية سنة ١٩٢٥م أيّام الانتداب البريطاني، فاضطلعت بـ "دَورٍ" قوميّ فريدٍ يقوم على أساسِ تدريسِ العلوم باللغة العبرية؛ فقد أيقن علماؤهم أنّ جَمْعهم لا سبيل إليه إلاّ بلغة جامعة (١٩). ومن ثَمّ، فإنّهم اليوم أمّةٌ؛ وأمّةٌ هذه حالها لا تنفكّ أنْ تكون على خريطة الأمم الحيّة الناهضة، عداك عن أمم أخرى لا تواجه لغاتُهم المشكلةَ التي تواجهها العربيّة، كالتركيّة والفارسيّة والألمانيّة والفرنسيّة وغيرها.

تعـدد المصطلـح العلمـي العربـي:

يشكّل المصطلح العلميّ واحدة من كبريات قضايا اللغة العربيّة المعاصرة، وذلك لأهميّته المتنامية لحاجة الدّارسين إليه من جهة، وللتواصل الحضاري بين اللغة العربيّة وغيرها من اللغات الأخرى من جهة ثانية؛ إذْ إنّ تقدّم الأمّة حضاريًا، وتحديد ملامح ثقافتها، ووجودها على خريطة اللغات الحيّة، يكون بما لها من حظّ وافر من كثيرِ المصطلحات وعديدِها واستكناه مدلولاتها، وبما لوحدة مصطلحاتها من أثرٍ واضح ومباشر في وَحدة الأمّة الفكريّة والسّياسيّة.

وإذا صحّ أن يكون ثمّة مدرستان في نقل العلوم وتعريبها، أو في التعامل مع المصطلحات العلمية بشكل عام؛ هما المدرسة المشرقيّة والمدرسة المغربيّة ، فإنّ ثمّة تفاوتًا كبيرًا فيما يصدر عن هذه وتلك من نقلٍ للمصطلحات وتعريبها ووضعها ، بل قد تجد الاختلاف بين أفراد المدرسة الواحدة، وقد تجده على المستوى الشخصي الفردي؛ فالتعدد في المصطلح تعني استخدام غير مصطلح عربيّ للتعبير عن مفهوم أجنبي واحد.

وإلى هذا المفهوم نفسه، أي وضع المصطلحات العربية، أشار الدكتور القاسمي في (المصطلح الموحّد) بأنّ إلقاء نظرة فاحصة عليها يكفي لتلمّس حقيقتين مؤلمتين، هما: التخلّف العلمي والتقني الذي تعانيه أمتنا العربية، وتشتت الأمة العربية سياسيًا وإداريًا؛ ممّا ينتج عنهما ازدواجية المصطلح العربي مقابل المفهوم الأجنبي.

ولعلّ مشكلة توحيد المصطلح المعرّب، إنما جاءت من كثرة المصطلحات وتعددها بالنسبة للمفهوم الواحد، خاصة وأننا نأخذ وننقل عن غير لغة من لغات العلوم، مما ينتج عنه تهديدٌ لوحدة الوطن العربيّ "القائمة أساسًا على وحدة لغته وعاء الحضارة العربية الإسلامية وقوامها منذ قرون عديدة"وإنّ تعدّد المصطلح العربيّ وازدواجيته مشكلةٌ تعود أسبابها إلى ما يأتي (٢٠):

١- تعدّد اللغات الأجنبية التي تستقي منها العربية مصطلحاتها العلمية.
٢- تعدّد الجهات التي تتولى عملية وضع المصطلح العلمي والتقني.
٣- أسباب لغويّة كالترادف والاشتراك اللفظي في لغة المصدر وفي العربية ذاتها.
٤- إغفال واضعي المصطلحات التراث العلمي العربي أثناء وضع المصطلحات العلمية الحديثة.
٥- وضع المصطلحات العلمية موضع الاستعمال والتطبيق، وتعدّد المنهجيات المتبعة في وضع المصطلحات العلمية واختيارها.

وهي أسباب –كما يُلحظ– عظيمة لا يمكن التغلّب عليها وعلماء الأمّة اليوم يستأثرون ولا يؤثرون، ويرغبون في الفرديّة والظّهور على العمل الجماعي ونكران الذّات، وما أسهل أن تتوارى هذه العوامل مجتمعةً لو وُجدت العقول النيرة المخلصة، التي تسعى لأن تكون العربيّة لغةً علمية مِطواعة، بعيدًا عن الأنانية وحبّ الظهور. وإنّ نُكران التراث وَحدَه، يعني عُقوق ألفِ سنةٍ من الزمان، بَرَع فيها علماءُ قدّموا للحضارة والإنسانيّة –في زمانهم (٢١) خدمات جليلةً وعظيمةً.ويرى الأخضر غزال مثلا أن عوامل الارتباك في المصطلحات بشكل عام تعود إلى النزعة الإقليمية كذالك ، التي لها دور كبير في الخلط المصطلحي،والتشتت في وضع المصطلحات.

التعريـب ودوره في نمـو المصطلـح العربـي:

إن المنهجية الصحيحة الذي تقوم عليه النهضة العلمية لأي شعب من الشعوب غالبا ما يكون أساسها التخطيط،

و ذلك باتخاذ الوجهة الفكرية السديدة ، ويكون التقويم بحسب الأنظار العلمية الصائبة إلى الحياة ،التي تتجدد بما يناسب كلّ مرحلة من المراحل.

إن عملية التعريب ليست لعبة لفظية، ولا زخرفة جمالية، ولا انفعالات عاطفية، ....إنها على العكس عملية علمية منهجية،بل هي إنسانية شاملة تتخطى الألوان المحلية و الإقليمية وحتى القومية(٢٢).لذلك فإنّ قضية التعريب ليست تأليفاً وترجمة فحسب، أو بحثاً عن أصل كلمة، إنما هي قضية تفكير بالدرجة الأولى، كيف نفكر ؟وبأيّ لغة ؟ولماذا ؟ إذ الفكر لابُدّ أن يُعبّرَ عن هذه الذات بلغة تتماشى مع تقدم الأمة الحضاري والفكري لكي تجد لنفسها مكاناً بين الأمم ، تخرجها من ردهات الثبات والجمود ، فالثقافة والفكر العربي والإسلامي لها جذور منذ أكثر من أربعة عشر قرناً ولذالك علينا أن نجد لغة علمية قادرة أن تربط الماضي بالحاضر ، وتدفع الأمة إلى الأمام والازدهار .

وهذا يعني أن ترتبط اللغة بالتفكير الذي يفكر به المجتمع لكي يحصل التقدم وليس هناك إلا التمييز بين منهجين : منهج التسليم للغة الأجنبيّة وإلغاء التفكير

باللغة الوطنيّة وبالتالي الذوبان فيها وإلغاء الهوية، والآخر التعاطي الإيجابي الواعي ، أي الأخذ والعطاء ، ولاسيّما ما يؤسس لنهضة علميّة تقنيّة، وفق الضوابط والخصائص اللغويّة العربيّة الصحيحة ، بانتقاء الأصلح لنظام اللغة العربية والأقرب لطبيعتها، من الألفاظ الحيّة المنسجمة ، الأكثر قبولا وملائمة لمقتضى ما يجب ، لا الثقيلة، ولا الغريبة ، التي تتنافى مع أوزان اللغة العربية.

أمّا إلغاء التفكير باللغة الوطنية فتعبير عن أزمة المعنيين في التعامل مع لغة مجتمعهم، ونأيهم عن التفكير المستقبلي في منافع استعمال هذه اللغة .وتجاوز أزمة التردد في قبول التعريب لا تكون إلاّ باقتناع المختصين ، وتصدّيهم لهذه المهمة الكبيرة ، والتعامل الجدّي مع منظومة المصطلحات العلميّة العالمية ، من حيث إقرار تعريبها ؛ لأنّ المصطلحات الجزء المهم المتمّم لما يتعاملون به، فانتقال المصطلحات من لغة إلى أخرى لا يكون إلا باعتناء المختصين وقصدهم ، ولا يكون تغيير اللفظ الأجنبي إلاّ بمشاركتهم ،حتى يأخذ طريقه في الاستعمال بينهم ، ثمّ إلى مجتمعهم ، مستقرّا في لغتهم الوطنيّة ، متخذاً مسالك الألفة مع ما في اللغة إذ يتوقف انتشار المصطلحات على العرف اللغوي في البيئة التي نقل إليها ويبقى الاختلاف في نطقها موجوداً حتى بعد انتشار استعمالها في البيئة الجديدة . وان الحالة الوحيدة التي يمكن فيها تحديد مسلك الصيغة هي حالة التعريب المتعمّد ،حين تدعو الحاجة العلمية أو الفنية لاستخدام مصطلحات جديدة تدعو إليها الضرورة.

قال الدكتور شاكر الفحام : لم تكن مشكلة المصطلح العلمي في يوم من الأيام عائقاً يحول دون التعريب ، ولكن المشكلة الأساسية التي كانت وما تزال هي في عزوف الجامعات ،ومراكز التعليم العالي والبحث العلمي ، عن اصطناع اللغة العربية لغة للتعليم والمأمول والمعقول من علمائنا الأجلاّء هو التفكير الجدّي في تدارك ما فات ، من نقل المصطلحات العلمية إلى اللغة العربية ، وهذا هو الأمر الطبيعي ، الذي يترتب على الاتصال الاجتماعي والثقافي والعلمي بين البشر ، ولا يمكن في نظرنا أن تضمن المصطلحات استمراريتها إلاّ بالتداول والتكرار في الاستعمال في مؤلفات أهل الاختصاص ، حتى تُرسّخ في الأذهان ، أمّا تجاهلها وتركها حبيسة المعاجم دون استعمال ، وإلى جهد غير أهل الاختصاص ، فلن يحقق المطلوب منه .

ونكرّر في هذا المقام القول بتوطين العلوم باللغة العربية ، وسبيل ذلك هو النشر في وسائل الإعلام والتدريس باللغة الوطنية، ويكون البدء على الأقل إلى جانب اللغة الأجنبية لمصلحة المجتمع ، وقد دعت إلى مثل هذا التوجه مؤتمرات علمية عالمية ، ومنها ما دعت إليه المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة فقد أوصت باستخدام اللغات الوطنية في التعليم ، ولم تأت هذه الوصية اعتباطًا وإنما هي مبنية على توصيات قامت على دراسات وتقارير علمية أعدّها خبراء متمكنون ومدركون لقضايا التعليم والعلم والثقافة ؛ وربما آخِر هذه المؤتمرات المؤتمر العالمي لوزراء الطب في العالم الذي رعته الأمم المتحدة في باماكو ٢٠٠٨ م .

وفي هذا الشأن ننوه بالجانب الإيجابي للمعطيات الإلكترونية ، ولاسيّما الشبكة العنكبوتية ووسائل الإعلام التي تمنح ، فرصا

هائلة ، للتواصل بين العلماء العرب ، بل بين جميع أفراد المجتمع ، في جميع الاختصاصات ، التي تتجاوز اللقاءات الضيّقة المحدودة، بعد أن تمكّن أهل العلم والعقل والاختصاص من التعبير عبر هذه الوسائل، عن ضمير الأمة الحقيقي ومصلحتها، فالمتوقع بعد الآن أن تصبح النهضة ومتطلباتها في أجواء جديدة ، ومن المنطق أن تستجيب لمصلحة مجتمعات لغة الضاد ، ومتطلبات تطورها في المجالات العلمية والتقنية ، وليس هذا نابعاً من مجرّد التفاؤل بالمستقبل بل من ضرورات التطوّر وحاجاته الحقيقية، التي ستفرضها الأغلبية العظمى على القلة البعيدة عن تحقيق آمال هذه الأغلبية، هذا هو المنطق الطبيعي الذي سيكون إنشاء الله.

وستتحوّل عندئذ الأحلام البعيدة إلى حقائق ملموسة ، لأنها المتطلبات الحقيقية لهذه الأمة في مواجهة التحديات الجسيمة التي تتهدّدها ، وتتطلب وجود إستراتيجية شاملة متكاملة لجوانب السياسة اللغوية المختلفة ، وقد هيّأ لها المخلصون فمنهم من يتولى القيام بها جهاز متخصص في جامعة الدول العربية أو غيرها ويتضافر على وضعها نخبة من علماء السياسة والاقتصاد واللغة والاجتماع.

وإن التعريب ضربان،واحد يتوخى القالب العربي والقياس عليه،والثاني يكون فيه المعرب على أصله لا يجري على القوالب الصرفية العربية،فيظل على عجمته.وإن الأول هو المستساغ وهو الذي يكتب له البقاء وينصهر في اللغة وكأنه منها.أما النوع الثاني فهو مؤقت بطبيعته

لأنه جسم غريب ينتظر إلى أن يأتي مصطلح قحّ يستبدل به ويتبوأ دلالته.وقد نشب الخلاف منذ القدم،فمن معارض للتعريب يخشى على نقاء اللغة ومؤيّد له يرجو المواكبة ولو كانت ناقصة على أمل أن تكتمل.

وبالنسبة للتعريب المصطلحي،في العصر الحديث،في إطار الخبرة السورية،التي بدأت في عام ١٩١٩،تم جرد محتوى معجم شرف للعلوم الطبية والمعجم الطبي الموحد،الطبعة الثالثة،وقاموس حتّي الطبي،مع استبعاد المصطلحات غير الموجودة في أي منها.وكانت النتيجة أن هناك ميلا للحد من التعريب كمصدر من مصادر المصطلح العلمي العربي(٢٣).

وعلى أي حال،يمكن القول أن التعريب ما هو إلا حل مؤقت يضطر المترجم اللجوء إليه في حالة تعذر إيجاد المقابل المناسب للمصطلح الأجنبي.

أخطـــار تشتـت المصطلـح العربي وعـدم توحيـده:

إن خضوع الأقطار العربية في مراحل من تاريخها إلى أنظمة استعمارية أجنبية، واتساع رقعتها والاجتهاد الشخصي والفردي دون تنسيق،واختلاف مصادر الترجمة والأصول الثقافية للمترجمين في مجال المصطلحات،إضافة إلى اختلاف طرق الوضع للمصطلحات العربية،وعدم التنسيق أو الاتفاق على مبادئ التنميط أو التقييس والمراجعة، كل هذه العوامل أدى إلى تشتت وعدم توحيد المصطلح.

إن التشتت والاضطراب في استخدام المصطلح يؤثر في التفكير العلمي العربي نفسه،فهو يعيقه عن استيعاب المفاهيم المستجدة،وعن الإبداع والتقدم ومجاراة العالم في بحوثه واكتشافاته،كما تعم الفوضى والاضطراب أعمالنا الفكرية والعلمية،بل قد يوقعنا تعدد المصطلحات وعدم توحيدها في التناقض والخطأ أحيانا.ونتيجة لذلك فإن الخدمات اللغوية في المنظمات التابعة للأمم المتحدة ستكون عاجزة عن خدمة العرب والعربية في المحافل الدولية كما ينبغي؛لأنها تتعامل مع العربية بوصفها لغة واحدة موحّدة لهذه المجموعة الكبيرة من الدول،وهكذا يجب أن تكون،ولذا فالمصطلحات المحلية أو المترادفة أو المختلفة أحيانا لا تساعد في تلك المجالات المُشار إليها،بل قد تلحق الضرر بنا وبمصالحنا وبحضورنا الدولي. ولهذا فقد اهتمت دائرة الخدمات اللغوية في الأمم المتحدة بتوحيد المصطلحات العربية في بعض المجالات،بغية استخدامها في المؤتمرات والمحافل الدولية،خلال الترجمة الآلية أو الفورية .وهذا إن دل على شيء فإنما يثبت العلاقة الوثيقة بين مكانة العربية في الأمم المتحدة وفي العالم وقضية تنمية المصطلح العربي وتوحيده في الوطن العربي.

كما تشكو بعض المؤسسات التقنية والصناعية العالمية التي لها علاقات مع العالم العربي المستهلِك،من عدم توحيد المصطلحات في الوطن العربي؛لأنها تحرص على مخاطبة السوق العربي،وتريد مصطلحات مُوحدة للاستخدام والتعامل،فهي تستخدم الترجمات الآلية والفورية التي يهمّها المصطلح الموحد،فالتشتت يوقعها في الخلط والاضطراب والخطأ.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نقول أن اللغة هي البوتقة التي تنصهر فيها الوحدة الفكرية. ومن هذا المنطلق على المنظمات والهيئات الاهتمام بتنمية اللغة العربية والثقافة العربية داخل الوطن العربي وخارجه، ومد جسور التعاون بين هذه الثقافة والثقافات الأخرى وتسخير كل وسائل الإعلام بمختلف أنواعها سواء المكتوبة،المرئية والمسموعة؛لتحقيق هذا الهدف.

قائمة المصادر والمراجع:

١. J.P Vinay et J.Darbelnet، Stylistique Comparée du Français et de l'Anglais، Paris، Maison d'édition Didier ،١٩٥٨، p ٦٣.

٢. ابن منظور،محمد بن مكرم،لسان العرب،دار صادر للطباعة والنشر،١٩٦٨ ،بيروت،ج ٩،ص ٢٣٣ ،المعجم الوسيط،دار المعارف بمصر ١٩٧٣م، ١٣٩٢ه، ط ٢،ج ٢ / ص ٥٩٢.

٣. ابن سينا الإشارات والتنبيهات، ت/سليمان دنيا، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠، ص ٢٠

٤. نجيب محمود زكي،المنطق الوضعي ،مكتبة الأنجلو مصرية،ط ١٩٦٥/٤ ،القاهرة،ص ١ / ١٢٦.

٥. علي سامي النشار،مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي،دار المعارف،ط ٣، ١٩٦٦ ،ص ٢٣٥.

٦. الحدود في الأصول ،تحقيق نزيه حماد ،ط ١،١٩٧٣ ،مؤسسة الزعبي،بيروت ،لبنان،ص ٤٥.

٧. مقال:منهج في التعامل مع المصطلحات :محمد عمارة،قدمه إلى ندوة قضايا المنهجية في الفكر الإسلامي- قسنطينة - سبتمبر ١٩٨٩،ص ٣٢.

٨. الديداوي محمد،منهاج المترجم،الطبعة الأولى،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء ،المغرب،٢٠٠٥ ،ص ٢٥٥.

٩. CABRÉ Marie Teresa، La Terminologie، Théorie et Méthodes، traduit par Monique .C.Cormier et John Humbley،armand Colin،Ottawa،Canada،p٢٧٣

١٠. محمد رشاد حمزاوي،المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها ،دار الغرب الإسلامي،الطبعة الأولى ،١٩٨٦ ،بيروت لبنان،ص ٣٠.

١١. طه عبد الرحمان،الفلسفة والترجمة،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء (المغرب) ،الطبعة الثالثة، ٢٠٠٨،ص ٣٦٤.

١٢. Marie-Françoise MORTUEUX ، La Lexicologie entre Langue et Discours، Armand colin، ٢٠٠٤، p ٩.

١٣. DE Saussure Ferdinand، Cours de Linguistique Générale، éditions TALATIKIT، ٢٠٠٢ P.٦

١٤. Mounin George، Les Problèmes Théoriques de la Traduction، Bibliothèque Des Idées، Paris : Gallimard ،١٩٦٣ P٥٥

١٥. Jakobson،Roman،On Linguistic aspect of translation،Cambridge،Mass :Harvard University Press ،١٩٥٩،p٢٣٤

١٦. NIDA Eugene، Analysis of meaning، and dictionary making، International journal of American linguistics ،٢٨٢،١٩٥٨،٢٤.

١٧. فلوريان كولماس،اللغة والاقتصاد،ترجمة د أحمد عوض ،مراجعة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة،الكويت،٢٠٠٠. ص ٢٤٨.

١٨. REY Alain،les Traces de la Langue Arabe dans le Vocabulaire du Français Vivant :Les Chemins Méditerranéens ، Etudes Lexicographiques .Revue Publiée par L'Association Marocaine des Etudes Lexicographiques،N°٥ p.٢،٢٠٠٢ . ٦

١٩. الزركان؛ محمد علي، (١٩٩٨): الجهود اللغويّة في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

٢٠. والي، علي عبد الواحد، (١٩٨٤): علم اللغة، ط٩، دار نهضة مصر،ص ٥٠.

٢١. الحمد؛ علي، ٢٠٠٠، في المصطلح العربي: قراءة في شروطه وتوحيده، مجلة التعريب، ع٢٠، دمشق،ص ٢٣٣

٢٢. صبحي صالح،تقويم تجربة التعريب في المشرق العربي،عن ندوة التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي المنظم من قبل مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى بيروت مايو/ ١٩٨٢ ،الطبعة الثانية،بيروت حزيران / يونيو ١٩٨٦،ص ٢٠١.

٢٣. شحادة الخوري،دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب،طلاسدار،الطبعة الأولى،دمشق،ص ٣٢.